على شاكلة الصحافة الصفراء،[1] وهي نوع من الصحافة تتميز بالهزال وفقدان المضمون والغموض، وتتميز بأنها صحافة صاخبة ومتلصصة (الباباراتزي)، تتبنى الشائعات والتهويل وتفتقد إلى النزاهة والمصداقية والدقة والموضوعية.

وفي الأخير فإن حق المواطن في الإعلام حق طبيعي كحقه في الهواء والماء، ولكي يمارس هذا الحق لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها من خارجها... كما يحق لكل مواطن إصدار ما يشاء من وسائل الإعلام،[2] كما يجب أن تتسم الوسائل بروح المسؤولية والحياد والنزاهة مقابل حرية الإعلام.

د. تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة

- آليات الشفافية

هي أن تعمل الإدارات العامة أو المؤسسات في بيت من زجاج شفاف، كل ما به مكشوف نسبيا للعاملين فيها وكذلك للجمهور العام، وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها الإدارة والوسائل اللازمة التي تكفل المعرفة بحقيقة أنشطتها وأعمالها والإنصاح والوضوح، وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها،[3] ومعنى ذلك أن يتجنب المسؤول العام العمل في كنف السرية والغموض والضبابية، وخلف الأبواب المغلقة، سواء اتجاه موظفيه أو اتجاه المتعاملين مع إدارته، وذلك من خلال عدة آليات، كالإعلان عن البرامج والأهداف والوسائل والإجراءات والميزانية والمصاريف والموارد المستخدمة بكل وضوح ودقة، وإمكانية التأكد من صحتها ومصداقيتها، ولنجاعة الشفافية لابد أن تبدأ من عنصر الوضوح والسهولة في فهم التشريعات، لأن غموضها يؤدي إلى تفسيرها بطريقة ذاتية ووفقا للمصلحة الشخصية من طرف الموظف، فيقع في الانحراف القانوني أو الأخلاقي والفساد.

(1) علي كنعان، **الصحافة مفهومها وأنواعها**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص66.

(2) فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص33.

(3) سامي محمد الطوخي، **الإدارة بالشفافية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص185.

كذلك، إن الشفافية تتمثل في سهولة تدفق المعلومات وتداولها وتبادلها بكل حرية بين المؤسسات العامة أو الخاصة ومختلف الأطراف والمتعاملين معها، في كل الأمور التي تهمهم، مثل المعاملات والموازنة والأهداف والمصاريف وغيرها، أي بصيغة أخرى أن تعلم جمهورها والمواطنين عموما بكل الحقائق والمعلومات.

والغاية من آلية الشفافية في العمل الإداري والسياسي، هي إزالة بذور وعوامل الشك والشبهة حول الأعمال والأنشطة التي تقام وتجري في قاعات مغلقة أو في الظلام، وبالتالي قطع الطريق على أي محاولة أو احتمال لوقوع الموظف في الفساد أو الغش، لأن احتكار المعلومة من طريق واحد يقود إلى استغلالها للمصلحة الخاصة، وبالتالي، فالشفافية آلية فعالة لتجفيف منابع الفساد ومحاولة الاستغلال السيء للمنصب، من خلال فرض عملية تقاسم وتبادل المعلومات الكافية والمطلوبة، وإلزامية نشرها بانتظام على المعنيين بها.

ولتجسيد معايير موحدة عالميا في مجال الشفافية ومحاربة الفساد، تأسست منظمة الشفافية الدولية سنة 1993، داعية إلى تشديد التعامل مع الفساد والفاسدين وعدم التسامح معهم، إلى جانب التوعية بآثار الفساد المدمرة، ومنذ 1998 تصدر المنظمة تقريرا سنويا تحت عنوان "مؤشر مدركات الفساد" يقيس مستوى إدراك الفساد في القطاع العام في 180 دولة.[1]

- آليات المراقبة أو الرقابة

الرقابة هي متابعة والتأكد من مدى سير وتنفيذ الأعمال والبرامج طبقا لما خطط له، ووفقا للقوانين والتعليمات والقرارات الموضوعة مسبقا، والهدف من ذلك هو كشف الأخطاء والانحرافات والتبليغ عنها للهيئات المعنية لاتخاذ التدابير الضرورية لتصحيحها ومحاسبة مرتكبيها، وبالتالي تفادي تكرار وقوعها مرة أخرى، وتحسين الأداء الوظيفي في المستقبل.

(1) www.pogar.org/arabic. 21/02/2021.

وتمارس الرقابة أجهزة وهيئات متعددة، نظرا لكونها عملية إدارية وتنظيمية هامة، في مسار المؤسسات أو في العملية السياسية أو التنموية ككل، وهي بذلك تقسم إلى أنواع عديدة هي:

- **الرقابة البرلمانية أو النيابية:** ويمارسها النواب في غرفتي البرلمان.
- **الرقابة القضائية:** ويمارسها جهاز العدالة.
- **الرقابة الإعلامية:** وتمارسها وسائل الإعلام المختلفة.
- **رقابة هيئات محاربة الفساد:** مثل مجلس المحاسبة وغيره.

ومن وسائل آليات الرقابة وضمان نجاحها هي:

- التقارير الدولية (المالية والأدبية).
- الدفاتر والسجلات والإحصائيات.
- لجان التفتيش والتحقيق والفحص.
- المنصات الرقمية المركزية التي تجمع البيانات والمعلومات.

- آليات المحاسبة

هي مساءلة الموظف أو المسؤول المكلف بمهمة معينة عن مدى إلتزامه بوظيفته ومتطلباتها وأهدافها والكيفية التي قام بها، والقرارات التي اتخذها، ومختلف التصرفات والسلوكات وطرق التسيير المعتمدة.

وتأتي المحاسبة بعد التحقق مما قام به الموظف وتقييم أدائه، وفي حالة الخطأ يتحمل المسؤولية عن ذلك ويتعرض للعقوبة المناسبة.

وآلية المحاسبة من مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، لأنها تعني خضوع الجميع لسيادة القانون مهما كان مركزهم السياسي أو التنظيمي.

هـ. المشاركة المجتمعية (الشعبية) في الرقابة وحقوق الإنسان والمواطنة

- المشاركة المجتمعية (الشعبية)

تعد المشاركة من طرف المجتمع أو المواطنين، والتي يطلق عليها كذلك المشاركة الشعبية في عملية إدارة شؤون الدولة وقضايا المجتمع بمختلف مستوياتها المحلية أو الوطنية، من أهم شروط قيام الحكم الراشد، إلى جانب العناصر الأخرى السابقة كالشفافية والمساءلة والمحاسبة وسيادة القانون واستقلالية القضاء وغيرها...

إن المشاركة الشعبية تعني إسهام فئات الشعب المختلفة في إبداء رأيها وطرح أفكارها واقتراحاتها في مختلف القرارات والسياسات التي تخص المجتمع، والهدف من ذلك إلى جانب فكرة الديمقراطية، هو عدم فرض القرارات بصفة فوقية، وضمان حق تقرير المصير بكل حرية... والدفع بانخراط الشعب في المشاركة الطوعية والقوية في الحياة السياسية والاقتصادية... والإسهام في استراتيجية التنمية الشاملة وتحمله لمسؤوليته في تقدم المجتمع وتطوره وازدهاره، وبالتالي ترجمة طموحاته وآماله على أرض الواقع.

ولكي تكون المشاركة المجتمعية فعالة وذات مردود، لابد أن تنتظم في شكل منظمات وجمعيات واتحادات في إطار المجتمع المدني، تؤطر تحركات ونشاطات المواطنين في اتجاه أهداف واضحة وذات فائدة على المجتمع محليا أو وطنيا، فالجمعيات هي أفضل آليات تفعيل المشاركة الشعبية وهي كذلك أفضل من يدرك مشكلات القواعد الشعبية أو المجتمع المحلي.

في العقود الأخيرة، ومع عصر الاصلاحات المفروضة داخليا وخارجيا، أضحت التشريعات والقوانين تفرض على المؤسسات والمجالس التمثيلية المنتخبة وغيرها، ضرورة حضور ممثلي المجتمع المدني في اجتماعاتها ومشاورتها قبل اتخاذ القرارات الهامة، وهو ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، خاصة في مستوى البلدية والولاية.

- **حقوق الإنسان**

تعرف بأنها الحقوق الفطرية والطبيعية والمكتسبة للإنسان، مهما كان جنسه أو عرقه أو دينه أو لغته...إلخ، بدون أي تفرقة؛ بحيث يتمتع الفرد بهذه الحقوق ولا يجوز إنتزاعها منه أو حرمانه منها إلا بمسوغات قانونية مبررة، كارتكاب جرم أو عدم الأهلية العقلية أو العجز...إلخ.

وتتمثل حقوق الإنسان الأساسية في العديد من المجالات، منها المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي... ومنها الحق في الحياة وفي التنقل وفي التعبير وفي الحرية والاعتقاد والمساواة والتملك وحرمة الحياة الخاصة وعدم الاعتقال إلا بحكم قضائي...إلخ.

هذه الحقوق أكدتها هيئة الأمم المتحدة عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر 1948، والذي تضمن جملة من الحقوق إضافة إلى مواثيق واتفاقيات دولية وعهود كثيرة حول حقوق الإنسان والمواطنة وحقوق الطفل والمهاجرين واللاجئين وحماية المدنيين خلال الحروب وحماية السكان الأصليين والأقليات، والحق في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، فالإنسان بحقوق، فإذا كان يملك كل حقوقه كان كامل الإنسانية، وإذا إنتقص له حق من الحقوق كان ذلك إنتقاص من إنسانيته.[1]

- **المواطنة**

كلمة المواطنة لغة، مشتقة من اللفظ "الوطن" أي المنزل أو المكان الذي ينتمي ويعيش فيه الإنسان، ويترتب عن ذلك إلتزامات معينة ومسؤوليات وواجبات إلى جانب الامتيازات أو المزايا التي يتمتع بها كحقوق له، وبالتالي، فان المواطنة شكل من أشكال العلاقة أو العقد بين الفرد ودولته، يتضمن واجبات والتزامات من جهة، وحقوق من جهة أخرى، أو بمعنى آخر، المواطنة هي كل ما يترتب عن الانتماء والعضوية الكاملة في دولة معينة.

(1) حسين جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1956، ص11.

- الأستاذ بوصنوبرة عبد الله، جامعة 8 ماي 1954